

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وبعد:

خلفية البحث:

فإن الله عز وجل لم يخلقنا عبثا بلا حكمة، وإنما خلقنا لعبادته، وإقامة أوامره، واجتناب نواهيه، قال الله تعالى في محكم تنزيله: ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ))^١، فشرع لنا كتابه العزيز وعلى لسان رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم عبارات كثيرة ومتنوعة كالطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج وغيرها. ولا شك أن أداء هذه العبادات بصفة الكمال هو الأفضل والأكمل. لذا بين لنا سبحانه وتعالى كيفية أداء بعض هذه العبادات كالصيام والحج في القرآن الكريم بيانا مجملا، وتولى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفصيل ذلك في سنته المطهرة تفصيلا شافيا، وذلك بتقييد مطلقه وتخصيص عامه، ووصف طريقة أداء كل منها قولاً وفعلاً وصفاً دقيقاً، ولم يتركنا النبي صلى الله عليه وسلم إلا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

وتختلف حال المكلفين في الأخذ ببيان النبي صلى الله عليه وسلم في كيفية أداء هذه العبادات، فمنهم قد يزيد على العدد المحدد أو الصفة المقررة في باب من أبوابها، ومنهم قد ينقص عن العدد المعين أو الوصف المقدر في بعضها الآخر، وقد يفعل المكلف أي واحد من المذكور لسبب أو آخر، فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حذرنا من الزيادة في بعض هذه العبادات وثبت عنه أنه وزاد شيئاً في بعضها الآخر،

^١ سورة الذاريات : ٥٦

وزيد في بعضها في حضرته، من غير أن ينكر على من فعل ذلك. تبين لي من ذلك أن حكم الزيادة يختلف لمسألة لأخرى، وأنها قد تكون مشروعة وقد تكون ممنوعة، وقد يجرى باختلافها حكم من الأحكام التكليفية الخمسة التي هي: الواجب، والمندوب، والمحظور، والمكروه، والمباح، فرغبت في الكتابة هذا الموضوع بعنوان: { الزيادة وأثرها في العبادة، دراسة فقهية مقارنة بين المذاهب الأربعة }، وتوكلت على الله، وعقدت العزم على ذلك لأهميته فهو يتعلق بالعبادات وما يحدث في المكلف بقصد أو بدونه، ورغبة مني في جمع مسائل هذه الزيادة، وإفرادها في مصنف واحد مع إظهار ما يتعلق بآثارها على العبادات.

مشكلات البحث:

وهذا البحث يحاول حل إشكالات، تتمثل في الأسئلة الآتية :

١. ما هو مفهوم الزيادة ؟
٢. ما هي الزيادة المحمودة والمذمومة؟
٣. ما هي الزيادة في الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج ؟

أسباب اختيار الموضوع:

أما الأسباب الداعية إلى اختيار هذا الموضوع فهي تتلخص في النقاط التالية:

١. أهمية هذا الموضوع، وحاجة المسلمين إليه. وكونه يتعلق بالأمور العملية التي يتكرر وقوعها من المكلفين عمداً أو سهواً.
٢. واقعته في أغلب حياة الناس. فقد لا يعلم الناس عن حقيقة الأحكام المتعلقة بالزيادة في العبادة.

٣. أن بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الزيادات يساعد المكلف على معرفة ما يجوز منها وما لا يجوز، إذ ليس كل زيادة ممنوعة.
٤. إن هذا الموضوع بالذات لم يفرد بدراسة متخصصة -حسب ما اطلعت عليه- بحيث تجمع شتاته من خلال الكتب الفقهية، وهو بهذا الاعتبار موضوع جدير بالبحث. فوقع عليه إختياري.

أهداف البحث وفوائده:

هذا البحث يستهدف بيان أمور ذات أهمية كبيرة وضرورية ملحة ترجع إلى النقاط التالية:

١. بيان مفهوم الزيادات في العبادات.
 ٢. بيان تعريف الزيادة والعبادة وما يتعلق بها من موضوعات في الفقه.
 ٣. بيان الزيادة وأثرها بالرجوع إلى آراء الفقهاء في الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.
- وأما فوائد من كتابة هذا البحث فكما يلي:

١. فائدة نظرية علمية: أن بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الزيادات يساعد المكلف على معرفة ما يجوز منها وما لا يجوز، إذ ليس كل زيادة ممنوعة.
٢. فائدة تطبيقية عملية: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوعه وشرفه، إنه يبحث في الزيادة في العبادات، وكونها تتعلق بالأمور العملية التي يتكرر وقوعها من المكلفين عمداً أو سهواً. وإذا نظرنا إلى الواقع فهي بحاجة ماسة إلى دراسة نظرية فقهية تطبيقية وترجعها إلى المصادر الأساسية.

أهمية البحث :

١. معرفة بيان الحكم الشرعي هذه الزيادات في العبادات.
٢. إيضاح بيان الزيادة وأثرها بالرجوع إلى آراء الفقه في الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.

الدراسات السابقة :

لا شك أن هذا الموضوع ليس بمحدث بل هو موضوع قديم، وقد تكلم فيه الفقهاء في ضمن كتبهم، ككتب الفقهية، وكذلك وجدت بعض البحوث العلمية والرسالة الجامعية التي تتناول هذا الموضوع بشكل محدود.

أما الدراسات السابقة فلم أجد مؤلفا قد أفرد في الزيادة وأثرها في فقه العبادات، بل وجدت مفردات الرسائل مبعثرة في كتب الفقه.

ولكن هناك بعض الدراسات السابقة لها صلة بالزيادة، وهي ما يلي:

١. الدكتور أسامة علي الفقير الربابعة، بحث للأستاذ المشترك رئيس قسم الفقه وأصوله في جامعة اليرموك، بعنوان: (الزيادة على أوصاف العبادة في الفقه الإسلامي).

٢. رسالة الدكتور عبد الحكيم محمد شاكي، وهي رسالة عملية نال بها الدرجة العالمية العالية " الدكتوراة " من قسم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، بعنوان: (زيادات الإمام النووي واستدراكاته على الإمام الرافعي في الطهارة من خلال كتاب الروضة جمعاً ودراسة).

٣. نجم الدين محمد بن بن قاضي عجلون، المتوفى (٨٧٦ هـ) حيث صنف كتاباً في زوائد الروضة على المنهاج وسماه (التاج في زوائد الروضة على المنهاج).

الإطار الفكري:

هذا البحث يقوم بتحليل ودراسة أحكام الزيادة في العبادة. فبدأ الباحث بتحرير محل الخلاف؛ إذا كانت في بعض صور المسألة محل خلاف مع الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتمدة (المذاهب الأربعة)، ثم توثيق كل مذهب بنقل بعض النصوص من كتب أصحابه واستقصاء أدلة كل الأقوال مع بيان وجه الدلالة إذا كانت غير ظاهرة، وفي الأخير الترجيح مع بيان سببه.

فهذا البحث شامل لكل فقه العبادة في خمسة الفصول الفقهية: الطهارة، والصلاة والزكاة، والصوم، والحج. ويبين للقارئ أن حكم الزيادة يختلف لمسألة لأخرى، وأنها قد تكون مشروعة وقد تكون ممنوعة. وقد يجري باختلافها حكم من الأحكام التكليفية الخمسة التي هي: الواجب، والمندوب، والمحظور، والمكروه، والمباح.

منهج البحث:

أما المنهج الذي سرت عليه في كتابة هذا البحث فهو يتلخص في النقاط التالية :

١. المنهج الاستقرائي: وذلك بالاستقراء وجمع ما كتبه العلماء في هذا الموضوع، مع ترتيب ما كتبه، وبيان الراجح.
٢. المنهج الاستنباطي: وذلك بالرجوع إلى الأصول لمعالجة مسائل الزيادة في العبادات.

وجدت من الضروري الإشارة إلى بعض المطبقة في البحث لتحقيق هذه المنهجية:

١. صورت المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها، ليتضح المقصود من دراستها.
٢. جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع الأصيلة، مع الاستفادة من كتب المعاصرين أحياناً.

٣. إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق، أذكر حكمها بدليلها، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.

٤. إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فأتبع ما يلي:

أ. تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.

ب. ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم.

ج. الاختصار على المذاهب الفقهية المعتمدة (المذاهب الأربعة)، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح عند الحاجة.

د. توثيق الأقوال من كتب أصحاب المذاهب، وإذا لم أجد منها قولاً فأنقله من كتب الخلاف كالمغني وبداية المجتهد وغيرهما.

هـ. توثيق كل مذهب بنقل بعض النصوص من كتب أصحابه عند الحاجة.

و. استقصاء أدلة كل الأقوال مع بيان وجه الدلالة إذا كانت غير ظاهرة.

ز. الترجيح مع بيان سببه.

٥. تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٦. ترقيم الآيات وبيان سورها.

٧. تخريج الأحاديث، من كتب الصحاح وكتب السنن.

٨. التعريف بالمصطلحات.

٩. العناية بقواعد اللغة والإملاء وعلامة الترقيم.

١٠. ذكر خاتمة البحث في نهايته بإبراز أهم نتائجه.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وخمسة فصول وخاتمة.

المقدمة: وفيها خلفية البحث، مشكلات البحث، أسباب اختيار الموضوع، أهداف البحث، أهمية البحث، الدراسات السابقة، الإطار الفكري، منهج البحث، خطة البحث.

التمهيد: ففيها يتعلق بالزيادة وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: في تعريف الزيادة و العبادة، المبحث الثاني: أقسام الزيادة، المبحث الثالث: في القواعد الفقهية المتعلقة بالزيادة.

الفصل الأول: ففيها يتعلق بأثر الزيادة في الطهارة، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الزيادة في الوضوء والغسل، المبحث الثاني: الزيادة في التيمم، المبحث الثالث: الزيادة على الثلاث في غسل الميت.

الفصل الثاني: ففيها يتعلق بأثر الزيادة في الصلاة، وفيه خمسة مباحث: المبحث الأول: الزيادة في الأذان والإقامة، المبحث الثاني: زيادة أقوال من جنس الصلاة، المبحث الثالث: زيادة أقوال من غير جنس الصلاة، المبحث الرابع: زيادة أفعال من جنس الصلاة، المبحث الخامس: زيادة أفعال من غير جنس الصلاة.

الفصل الثالث: ففيها يتعلق بأثر الزيادة في الزكاة، وفيه مبحثان: المبحث الأول: الزيادة على القدر الواجب في الزكاة، المبحث الثاني: الزيادة على الصاع في زكاة الفطر.

الفصل الرابع: ففيها يتعلق بأثر الزيادة في الصوم، وفيه الزيادة في الإمساك (الوصال).

الفصل الخامس: ففيها يتعلق بأثر الزيادة في الحج والعمرة، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: الزيادة على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة،

المبحث الثاني: الزيادة في الطواف، المبحث الثالث: الزيادة على سبع حصيات في رمي الجمرة.

الخاتمة: وأذكر فيها نتائج البحث.

الفهارس:

❖ فهرس الآيات القرآنية

❖ فهرس الأحاديث النبوية

❖ فهرس الأعلام

❖ فهرس المراجع:

كتب التفسير — كتب السنة — كتب الأصول — كتب الفقه — كتب

القواعد — كتب عامة

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

المبحث الأول: في تعريف الزيادة و العبادة

المطلب الأول: تعريف الزيادة.

الزيادة لغة: الزاي والياء والذال أصل يدل على الفضل. والزيادة بكسر الزاي هي مصدر زاد يزيد فهو زائد، يقال زاد الشيء، يزيد زيدا وزيادة، وتجمع على زيادات وزوائد، وهي بمعنى: النمو والزكاء وخلاف النقصان.^١

أما الزيادة في الاصطلاح: فهي أن ينضم شيء آخر إلى ما عليه الشيء في نفسه.^٢

المراد بالزيادة التي أردت البحث عن أحكامها

المراد بها أحد الأمرين هما: ما زيد على العبادة بعد تمامها وقد تكون من جنسها كزيادة ركعة في الصلاة، وقد تكون من غير جنسها كالمشي أو الحك أو

^١ انظر: لسان العرب: ٣/ ١٩٧، والقاموس المحيط: ١/ ٣٠٩، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٠٩

^٢ انظر: المفردات: ص ٢١٦، ومعجم لغة الفقهاء: ص ٢٣٥

الضرب في الصلاة، أو ما تتم به العبادة وتكمل به ولا يكون إلا من جنسها كرفع اليدين قبل وبعد الركوع.^١

أن حكم الزيادة يختلف لمسألة لأخرى، وأنها قد تكون محمودة وقد تكون مذمومة:

أولاً: الزيادة الحمودة: وهي الزيادة التي لا تخالف نصاً، ولا يترتب على الإتيان بها إثم، وهذه الزيادة قد تكون منصوفاً عليها، كالزيادة على قدر الواجب إخراجها في الزكاة، فقد وردت أحاديث عن رسول الله أن الزيادة على قدر الواجب إخراجها في الزكاة سنة، وقد لا تكون منصوفاً عليها، ولكن لا تخالف نصاً كزيادة المؤذن الصلاة على النبي بعد الأذان.

ثانياً: الزيادة المذمومة: وهي زيادة التي تخالف النصوص، فقد تكون محرمة، التي أتى النصوص بتحريمها، وقد تكون هذه الزيادة مكروهة.

المطلب الثاني: تعريف العبادة.

لغة: العبادة بكسر العين مصدر عبد يعبد وهي بمعنى غاية التذلل، والانقياد، والتأله، والطاعة مع الخضوع، ومنه طريق معبد، إذا كان مذللاً بكثرة الوطء.^٢

اصطلاحاً: عرف العلماء العبادة تعريفات كثيرة، منها:

١. أن العبادة هي: الفعل الذي يؤتى به بغرض تعظيم الغير.^٣

^١ انظر: الكليات: ٢/ ٤٠٧

^٢ انظر: لسان العرب: ٣/ ٢٧٢، والقاموس المحيط: ١/ ٢٧٢، والمعجم الوسيط: ٢/ ٥٧٩

^٣ التفسير الكبير ص: ١/ ٢٤٢

٢. أنهما اسم جامع لكل ما يحبه ويرضاه من أقوال والأعمال الباطنة والظاهرة.^١
٣. أنهما التصريفات المشروعة التي تجمع كمال المحبة والخوف والخضوع لله تعالى.^٢
- ومن هذه التعريفات فأرجح بقول الثاني أن العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه ويرضاه من أقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. وذلك لأنه جامع لجميع ما يصدق عليه اسم العبادة مما يعتقد بالجنان، وما يقال باللسان، وما يعمل بالجوارح.

^١ وهو تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: العبودية ص: ٢

^٢ انظر: معجم لغة الفقهاء ص: ٢٠٣

المبحث الثاني: أقسام الزيادة

أ. أقسام الزيادة من حيث الاتصال و الانفصال.^١

١. الزيادة المتصلة، وهي على نوعين :

الأول: متولدة من الأصل، كالسمن والجمال.

الثاني: غير متولدة من الأصل، كالصبخ والغرس.

٢. الزيادة المنفصلة، وهي على نوعين :

الأول: متولدة من الأصل، كالولد والثمرة.

الثاني: غير متولدة من الأصل، كأجرة الدار والغلة.

ب. أقسامها من حيث التمييز وعدمه.^٢

١. زيادة متميزة: كالولد والغرس.

٢. زيادة غير متميزة: كخلط الخنطة بالخنطة.

٣. زيادة صفة: كالطحن.

ج. أقسامها من حيث كونها من جنس الأصل أو من غير جنسه.^٣

١. زيادة من جنس الأصل: كزيادة ركوع أو سجود في الصلاة.

٢. زيادة من غير جنس الأصل: كالكلام الأجنبي في أثناء الصلاة.

^١ انظر: بدائع صناع ٢/٢٩٩، وفتح القدير ٣/٣٣٣، وبداية المجتهد ٢/٣٢٥، والحاوي ٩/٤٢٦، ونهاية المحتاج ٤/٢٥، والمغني ٨/٢٦٧.

^٢ انظر: حاشية الجمل على شرح المنهج ٣/٣٢٩.

^٣ انظر: فتح القدير ١/٣٢٦، وروضة الطالبين ١/٢٩٦، والمغني ٢/٤٢٦.

المبحث الثالث: في القواعد الفقهية المتعلقة بالزيادة.

القاعدة الأولى: الزيادة المتصلة تتبع الأصل في سائر الأبواب.

من الرد بالعيب والتفليس وغيرهما، إلا في الصداق فإن الزوج إذا طلق قبل الدخول لا يرجع إلى النصف الزائد إلا بالرضا المرأة، والزيادة المنفصلة لا تتبع الأصل.^١

القاعدة الثانية: الزيادة اليسيرة على زمن المثل لا أثر لها.

وإن كان فيها عين ما: كما في الوكيل بالبيع والشراء ونحوه، إلا في موضع واحد وهو ما كان شرعا عاما، كما في المتيمم إذا وجد الماء يباع بزيادة يسيرة على ثمن المثل لا تلزمه في الأصح، لأنه ما وضعه الشارع حق له بني على المسامحة.^٢

القاعدة الثالثة: الزيادة على العدد إذا لم تكن شرطا في الوجوب شرعا لا

يتأثر بفقدها.

فلو شهد ثمانية على شخص محصن بالزنى، فرجم ثم رجع على أربعة عن الشهادة لا شيء عليهم، فلو رجع منهم خمسة ضمنوا، لنقصان ما بقي من العدد المشروط.^٣

^١ انظر: المنشور ١٨٢/٢، والأشباه والنظائر لابن السبكي ٢٧٥/١، والقواعد لابن رجب ص: ١٥٠

^٢ انظر: المنشور ١٨٤/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٢٠٨

^٣ انظر: المنشور ١٨٥/٢

القاعدة الرابعة: الشك في الزيادة كتحققها.

ومنها الشك في حصول التفاضل في عقود الربا، والشك في عدد

الطلاق.^١

القاعدة الخامسة: زيادة العدالة هل هي كالشاهد أو كالشاهدين.

وعليه القضاء بالأعدل في النكاح وما ليس بمال.^٢

القاعدة السادسة: الزيادة في كيف هل هي كالزيادة مستقلة؟.

وعليه بطلان الصلاة المسمع و بطلان صلاة من جهر في الصلاة السرية

عمدا.^٣

القاعدة السابعة: زيادة اللفظ لزيادة المعنى.

وعليه تترجح رواية " ولك الحمد " على رواية " لك الحمد " عند

الاعتدال من الركوع.^٤

^١ انظر: ايضاح المسالك إلى قواعد إمام مالك ص: ٢٠٨

^٢ المرجع السابق ص: ٣٩٥

^٣ القواعد للمقري ٤٥٨/٢، والذخيرة ٢٠٠/١

^٤ القواعد للمقري ٤٦٥/٢

الفصل الأول: أثر الزيادة في الطهارة

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الزيادة في الوضوء والغسل

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول : الزيادة على الثلاث في غسل الأعضاء المغسولة في الوضوء.
- المطلب الثاني : الزيادة على مرة واحدة في مسح الرأس.
- المطلب الثالث : الزيادة على مرة واحدة في مسح الأذنين.

المبحث الثاني: الزيادة في التيمم

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : الزيادة على الضربتين.
- المطلب الثاني : الزيادة على مسحة واحدة لكل من الوجه واليدين.

المبحث الثالث: الزيادة على الثلاث في غسل الميت.

المبحث الأول: الزيادة في الوضوء والغسل.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة على الثلاث في غسل الأعضاء المغسولة في الوضوء.

اتفق الفقهاء على أن الواجب في غسل الأعضاء المغسولة في الوضوء مرة واحدة، وأن الاثنتين و الثلاث مندوب إليهما، وأن الثلاث أفضل.^١
وذلك للأدلة الآتية:

أولاً: الدليل على وجوب المرة.

استدلوا لذلك لما يأتي:

١. قول الله عز وجل: ((فاغسلوا وجوهكم)) الآية^٢

وجه الدلالة: أن ظاهر إطلاق الأمر في قوله تعالى: ((فاغسلوا)) يقتضى غسل كل عضو مرة واحدة، لأنها أقل ما يتناول اسم الغسل، و في انتفائها انتفاء الاسم، فيتم بفعلها أداء الوجوب.

٢. حديث عبد الله بن عباس^٣ - رضي الله عنهما - قال: (توضأ النبي - صلى الله عليه وسلم - مرة مرة).^٤

^١ انظر: مختصر الطحاوي ص ١٧، المبسوط ٩/١، المجموع ٤٢٩/١، الإنصاف ١٣٦/١

^٢ سورة المائدة: ٦

^٣ هو أبو العباس، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، توفي الرسول وله ثلاث عشرة سنة، وكان النبي دعا له فقال: اللهم فقهم في الدين وعلمه التأويل. مات بالطائف سنة ٧٨ هـ. انظر: الإصابة برقم (٤٧٨١)

^٤ أخرجه البخاري في كتاب الوضوء حديث رقم: (١٥٦)

فهو صريح الدلالة على ذلك.

ومن جهة المعنى:

أن يحصل المرة يكون المكلف فاعلاً للوضوء، وبدونها يخرج عن وقوع الاسم عليه.^١

ثانياً: دليل مندوبية الغسلة الثانية:

حديث عبد الله بن زيد^٢ رضي الله عنه : (أن توضأ النبي - صلى الله عليه وسلم - مرتين مرتين).

ثالثاً: الدليل على أفضلية الثلاث:

استدلوا لذلك بالأدلة الآتية:

١. حديث عثمان بن عفان^٣ رضي الله عنه (أنه توضأ بالمقاعد، فقال: ألا أريكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وعنده رجال من أصحاب رسول الله).^٤

^١ انظر: المعونة ١/٢٩

^٢ هو أبو محمد، عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري الخزرجي، يعرف بابن أم عمار، اختلف في شهوده بدر، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديث الوضوء وأحاديث أخرى، قتل يوم الحرة سنة ٤٣ هـ. انظر: أسد الغابة برقم (٢٩٥٦).

^٣ هو أمير المؤمنين، عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ثالث خلفاء الراشدين، ذو النورين، زوجه النبي ابنته رقية و أم كلثوم، وهو أول من هاجر إلى أرض الحبشة، مات على يد المخارجين عليه سنة ٣٥ هـ ، ودفن في حش كوكب ، وكان قد اشتراه و زاده في البقيع. انظر: أسد الغابة برقم (٣٥٨٣) والإصابة برقم (٥٤٤٨).

^٤ أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب الوضوء والصلاة عقبه، حديث رقم (٢٣٠).

٢. وعنه أيضا رضي الله عنه (أنه دعا بوضوء فتوضأ، فغسل كفيه ثلاث مرات ثم مضمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات ثم غسل الأخرى مثل ذلك، ثم قال : رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ نحو وضوئي هذا...)^١.

ومن جهة المعنى:

١. أن مواظفة النبي وأصحابه على الثلاث يدل على أفضليتها.^٢

٢. أنها أبلغ في النظافة.

وأما الزيادة على الثلاث المستوعبة للعضو، فاتفق فقهاء المذاهب الأربعة من حيث الجملة على أنها غير مسنونة، بل صرح بعضهم ببدعتها.^٣

وبعد اتفاق الفقهاء إجمالا على أن هذه الزيادة غير مسنونة، اختلفوا في حكمها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها تكره، وبه قال الحنفية،^٤ والمالكية في المعتمد،^٥ والشافعية في الصحيح،^٦ والحنابلة في الصحيح من المذهب.^٧

^١ أخرجه البخاري في كتاب الوضوء برقم (١٥٧)، ومسلم في كتاب الطهارة برقم (٢٢٦).

^٢ انظر: شرح زركشي ٢٠٥/١

^٣ انظر: المبسوط ٩/١، والحاوي ١٣٣/١، بدائع صنائع ٢٢/١، مجموع الفتاوى ١٦٨/٢١.

^٤ انظر: المبسوط ٩/١، وبدائع صنائع ٢٢/١، وفتح القدير ٢٠/١

^٥ انظر: المعونة ١٢٩/١، عقد الجواهر ٤٥/١

^٦ انظر: الحاوي ١٣٣/١، والمجموع ٤٣٩/١، وروضة الطالبين ٥٩/١

^٧ انظر: المغني ٢٠٥/١، والشرح الكبير ١٤٥/١

إلا أن كراهية هذه الزيادة مقيدة عند الحنابلة بما إذا لم تكن لاطمئنان القلب عند الشك، ولا لقصد وضوء آخر، بل لاعتقاد أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث، فهي إذا بدعة مكروهة.

وقيدها بعض الحنابلة بأن تكون لغير وسواس.

القول الثاني: أنها تحرم، وبه قال المالكية في قولهم الآخر، والشافعية في وجه، والإمام أحمد في رواية.^١

القول الثالث: لا بأس بها، ولكنها خلاف الأولى، وبه قال الشافعية في وجه.^٢

الأدلة:

دليل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بالمنقول والمعقول:

أما المنقول فعموم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه: (جاء أعرابي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - يسأله عن الوضوء، فأراه الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم).^٣

وأما المعقول فهو أن في الزيادة على الثلاث إسرافاً في استعمال الماء وقد نهى

عنه.

دليل القول الثاني:

^١ انظر: الخرشني ١/١٣٨، المجموع ١/٤٣٩، الفروع ١/١٥٢.

^٢ انظر: الحاوي ١/١٣٣، المجموع ١/٤٣٩.

^٣ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم (١٣٥)، والنسائي في كتاب الطهارة رقم (١٤٠)، وصححه النووي في المجموع ١/٤٣٨.

استدل أصحاب هذا القول بظاهر التغليظ في قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - (هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم).

دليل القول الثالث:

استدل له من جهة المعنى: بأنها زيادة عمل وبر فلا تكره.^١

الترجيح

بعد عرض أقوال الفقهاء في هذه المسألة بأدلتها، يترجح لي - والعلم عند الله تعالى - أن الزيادة على الثلاث السابعة مكروهة، وذلك لعموم دلالة السنة على الثابتة على ذلك كما في حديث عمرو بن شعيب.

^١ انظر: الحاوي ١/١٣٣

المطلب الثاني: الزيادة على مرة واحدة في مسح الرأس.

اختلف الفقهاء في حكم الزيادة على مرة واحدة في مسح الرأس إلى ثلاثة

أقوال:

القول الأول: أن الزيادة على مرة في ذلك مكروهة، وهو المروي عن عبد الله بن عمر^١ رضي الله عنهما وابنه وسالم ومجاهد وغيرهما من التابعين رحمهم الله، وبه قال الحنفية في ظاهر الرواية، والمالكية إن جدد الماء للمسح الزائد، والحنابلة في المذهب^٢.
القول الثاني: أنه يستحب مسحه ثلاثاً، روي عن أنس رضي الله عنه وزاذان وميسرة وغيرهما من التابعين رحمهم الله، وبه قال أبو حنيفة في رواية، والشافعية، وأحمد في رواية أخرى عنه^٣.

القول الثالث: أنه يجوز المسح ثلاثاً بماء واحد، وبه قال أبو حنيفة في رواية

أخرى عنه، والمالكية^٤.

سبب الخلاف

يرجع سبب إختلافهم في هذه المسألة إلى إختلافهم في قبول الزيادة الواردة في

الحديث الواحد إذا أتت من طريق واحد، ولم يروها الأكثر^٥.

الأدلة

^١ هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم صغيراً مع إسلام أبيه بمكة، وهاجر معه إلى المدينة،

وهو أحد المكثرين من رواية الحديث، توفي بمكة المكرمة سنة ٥٧٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء برقم (٣٥)

^٢ انظر: مختصر إختلاف العلماء ١/١٣٦، المعونة ١/١٢٩، المستوعب ١/١٥٥

^٣ انظر: المبسوط ٧/١، التنبيه ص ١٥، مغني المحتاج ١/٥٩،

^٤ انظر: بدائع صنائع ١/٢٢، الإشراف ٨/١

^٥ انظر: بداية المجتهد ١/٢٧

دليل القول الأول

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

١. حديث عبد الله بن زيد الأنصاري - رضي الله عنه - في وصف وضوء النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه (أنه مسح رأسه مرة واحدة...)^١.

٢. حديث علي بن أبي طالب^٢ - رضي الله عنه - (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ فمسح رأسه مرة)^٣.

٣. حديث الربيع بنت معوذ - رضي الله عنها - (أنها رأت النبي - صلى الله عليه وسلم - يتوضأ، قالت: مسح رأسه، ومسح ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه^٤ مرة واحدة)^٥.

وجه الدلالة في هذه الأحاديث من وجهين:^٦

الأول: أن نقل الصحابة - رضوان الله عليهم - في وصفهم لوضوء النبي مواظبته على مسح رأسه مرة واحدة، يدل على أنها الأفضل والأكمل في هذا الباب.

^١ أخرجه البخاري في كتاب الوضوء رقم (١٨٩)، و مسلم في كتاب الطهارة رقم (٢٣٥)

^٢ هو أمير المؤمنين ، علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، ابن عم الرسول، تولى الخلافة بعد عثمان بن عفان، توفي مقتولا على يد عبد الرحمن بن الملجم سنة ٤٠ هـ . انظر: تاريخ بغداد برقم (١) ، واسد الغابة برقم (٣٧٨٣)

^٣ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة برقم (١١١)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها برقم (٤٣٦)، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٩٥/١ : اسناده صحيح.

^٤ الصدغ: هو ما بين العين إلى أصل الأذن، وجمعه أصداغ، انظر: النهاية في غريب الحديث ١٧/٣

^٥ أخرجه الترمذي في كتاب أبواب الطهارة برقم (٣٤) وقال عنه حديث حسن صحيح.

^٦ انظر: المبسوط ٨/١، المنتقى ٣٨/١

الثاني: أن عدول النبي في مسح رأسه عن التكرار الذي فعله في سائر الأعضاء المغسولة يدل على اختلاف الحكمين.

وأما الدليل المعقول فمن عدة أوجه:^١

الأول: أنه مسح في الطهارة فلم يسن تكراره، كالمسح في التيمم، والمسح على الكفين.

الثاني: أن تكرار مسح الرأس يفضي إلى أن يصير المسح غسلاً.

الثالث: أن الحرج متحقق في تكرار مسح الرأس، لأن في بلّ الرأس إفساداً للعمامة، ومعلوم أن الحرج مرفوع عن هذه الأمة.

دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول كذلك بالمنقول والمعقول:

أما المنقول فما يأتي:

١. حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه (أنه توضأ بالمقاعد، فقال: ألا أريكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وعنده رجال من أصحاب رسول الله).^٢

وجه الدلالة: أن مطلق وضوئه ثلاثاً ثلاثاً، يدل على استحباب مسح الرأس ثلاثاً، كسائر أعضاء الوضوء المغسولة بلا فرق.^٣

^١ المبسوط ٨/١، المنتقى ٣٨/١، بدائع الصنائع ٢٣/١

^٢ تقدم تخريجه

^٣ انظر: المجموع ٤٣٣/١

٢. وعنه أيضاً رضي الله عنه (أنه توضأ ... ومسح رأسه ثلاثاً ثم قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ هكذا، وقال: من توضأ دون هذا كفاه.^١

وجه دلالة من وجهين:^٢

الأول: أن في هذا الحديث تقييداً للإطلاق الذي ورد في الروايات الأخرى فيحمل المطلق على المقيد.

الثاني: أن هذه الرواية اشتملت على زيادة ليست في غيرها فتقبل، لأن زيادة الثقة مقبولة.

وأما المعقول فمن وجهين:^٣

الأول: أن الرأس أصل في الطهارة، فيسن تكرار طهارته في الوضوء كالوجه.
الثاني: أن الوضوء طهارة حكمية، ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح، فسن التكرار في مسح الرأس كالمغسولات.

دليل القول الثالث

استدل أصحاب هذا القول بعموم حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه (أنه توضأ ... ومسح رأسه ثلاثاً ثم قال: رأيت رسول الله توضأ هكذا، وقال: من توضأ دون هذا كفاه.^٤

^١ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة برقم (١٠٧)، وقال النووي في المجموع ٤٣٤/١: حسنه ابن صلاح.

^٢ انظر: المجموع ٤٣٦/١، فتح الباري ٢٦٠/١

^٣ انظر: المغني ١٧٩/١، الحاوي ١١٧/١

^٤ تقدم تخريجه

وجه الدلالة: أنه يحمل على تكرار مسح الرأس من غير تحديد الماء لكل مسحة.^١

الترجيح

بعد عرض أقوال الفقهاء في هذه المسألة بأدلتها، يترجح لي - والعلم عند الله تعالى - القول الأول، أنه لا يسن مسح الرأس في الوضوء ثلاثاً، وأن الزيادة على مرة في ذلك مكروهة، لسبب دلالة الأحاديث الصحيحة الصريحة على ذلك.

^١ انظر: المعونة ١/١٣١

المطلب الثالث: الزيادة على مرة واحدة في مسح الأذنين.

اختلف الفقهاء في حكم الزيادة على مرة واحدة في مسح الأذنين إلى قولين:

القول الأول: أنه لا تستحب الزيادة على مرة في مسح الأذنين، وبه قال الحنفية^١، والمالكية^٢، والحنابلة في المذهب^٣، وصرح بعض الحنفية بكراهيتها، وقال بعضهم: إنها بدعة.

القول الثاني: أنه يستحب مسح الأذنين ثلاثاً، وبه قال الشافعية^٤، وأحمد في رواية عنه^٥.

الأدلة

دليل القول الأول

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

ما جاء عن ابن أبي مليكة أنه سئل عن الوضوء، فوصف وضوء عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وفيه: (فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ثم غسل رجليه، ثم قال: أين السائلون عن الوضوء؟ هكذا رأيت رسول الله توضأ^٦).

^١ انظر: المبسوط ٧/١

^٢ انظر: المعونة ١٢٩/١، التفريع ١٩٠/١

^٣ انظر: الإقناع ٢٩/١

^٤ انظر: الحاوي ١٢٣/١، وروضة الطالبين ٥٩/١

^٥ انظر: الفروع ١٥١/١

^٦ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة برقم (١٠٧)

فقوله: (فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة) صريح الدلالة على أنه لم يزد في مسحه لأذنيه على مرة واحدة.

ومن جهة المعنى:

أن التكرار في الغسل إنما كان من أجل المبالغة في التنظيف، ولا يحصل ذلك بالمسح، فلم يكن التكرار فيه مفيداً، فصار كمسح الخف والجبيرة والتميم.^١

دليل القول الثاني

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

عموم حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه (أنه توضأ بالمقاعد، فقال: ألا أريكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وعنده رجال من أصحاب رسول الله).^٢

وجه الدلالة: أن مطلق وضوئه ثلاثاً ثلاثاً، يدل على استحباب مسح الأذنين ثلاثاً، كسائر أعضاء الوضوء المغسولة بلا فرق.

ومن جهة المعنى: القياس على سائر أعضاء الوضوء.^٣

الترجيح

^١ انظر: تبين الحقائق ٦/١

^٢ تقدم تخريجه

^٣ انظر: العزيز ٤٠٨/١، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٧/٣

الراجح في هذه المسألة - والعلم عند الله - أنه لا تستحب الزيادة على مرة واحدة في مسح الأذنين عند الوضوء، وذلك لصراحة دلالة السنة الصحيحة على أن النبي لم يزد في مسح الأذنين على مرة واحدة.

المبحث الثاني: الزيادة في التيمم،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة على الضربتين.

اختلف الفقهاء في عدد ضربات التيمم إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن التيمم ضربة واحدة، وهو المروي عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعمار بن ياسر^١ - رضي الله عنهم، وإليه ذهب المالكية في القول، والحنابلة في الصحيح من المذهب.^٢

القول الثاني: أن التيمم ضربتان، وهو المروي عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهم، وبه قال الحنفية، والمالكية في المشهور، والشافعية في المشهور، والحبالة في الوجه.^٣

^١ هو أبو يقظان، عمار بن ياسر بن عامر، من السابقين الأولين إلى الإسلام، وأمه سمية أول من اشتشهد في سبيل الله، وهو ممن عذب في الله، هاجر إلى المدسنة، وشهد بدرًا وأحدا والخندق، وبيعة الرضوان مع رسول الله، قاتل مع علي في صفين، وقتل يومئذ. انظر: الاستيعاب ٢/ ٤٧٦

^٢ انظر: الكافي ١/ ١٨٢، المستوعب ١/ ٢٩٨، الإنصاف ١/ ٣٠١

^٣ انظر: المبسوط ١/ ١٠٧، الرسالة ص ١٠٢، الأم ١/ ٤٢، المغني ١/ ٣٢٠

القول الثالث: أنه ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربتان لليدين، وبه قال الشافعية في وجه وصفوه بأنه ضعيف.^١

سبب الخلاف

يرجع سبب اختلافهم في هذه المسألة إل ثلاثة أمور:^٢

أحدها: الإجمال الواردة في آية التيمم.

الثاني: التعارض بين الأحاديث الواردة في المسألة، إذ أفاد بعضها أن التيمم ضربة واحدة، وأفاد بعضها الآخر أنه ضربتان.

الثالث: معارضة المعقول للعقول، وذلك أن قياس التيمم على الوضوء يقتضي تخصيص كل من الوجه واليدين بضربة مستقلة، وهذا يعارض النص الوارد في أن التيمم ضربة واحدة.

الأدلة

دليل القول الأول

استدل أصحاب هذا القول بالأحاديث الثابتة عن وعمار بن ياسر - رضي الله عنه - منها:

١. عن عبد الرحمن بن أبيزي عن أبيه قال: (جاء رجل إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: أجنب فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أننا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا

^١ انظر: مغني المحتاج ١/١٠٠

^٢ انظر: بداية المجتهد ١/٩١

فتمعكت^١، فصليت، فذكرت ذلك للنبي فقال: إنما كان يكفيك هكذا. فضرب النبي بكفيه الأرض، ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه^٢.

٢. عن أبي وائل قال: (كنت جالسا مع عبد الله وأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - فقال له أبو موسى: لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهرا، أما كان يتيمم ويصلي، فكيف تصنعون بهذه الآية من سورة المائدة: (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا)^٣. فقال عبد الله: لو رخص لهم هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد، قلت: وإنما كرهتم هذا لذا؟ قال: نعم، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: بعثني رسول الله في حاجة فأجنبت، فلم أجد الماء، فتمرغت^٤ في الصعيد كما تمرغ الدبة، فذكرت ذلك للنبي فقال: إنما يكفيك أن تصنع هكذا. فضرب بكفيه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بها ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه، ثم مسح بها وجهه، فقال عبد الله: أفلم تر عمر لم يقتنع بقول عمار؟)^٥.

ففي اقتصار النبي على ضربة واحدة كما في كل من الحديثين دلالة ظاهرة أن التيمم حاصل بذلك^٦.

دليل القول الثاني

^١ المعك: يأتي في اللغة بمعنى الدلك، وبمعنى المثل. انظر: المصباح المنير ٥٧٦/٢

^٢ أخرجه البخاري في كتاب التيمم برقم (٣٣١)، ومسلم في كتاب الحيض برقم (٣٦٩)

^٣ سورة المائدة الآية: ٦

^٤ التمرغ: هو بمعنى التقلب في التراب. انظر: النهاية في غريب الحديث ٣٢٠/٤

^٥ أخرجه البخاري في كتاب التيمم برقم (٣٤٠)، ومسلم في كتاب الحيض برقم (٣٦٨)

^٦ انظر: مجموع الفتاوى ٢٢/٢١

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنه - (أنه كان يحدث أنهم تمسحوا مع رسول الله بالصعيد لصلاة الفجر، فضربوا بأكفهم الصعيد، ثم مسحوا وجوههم مسحة واحدة، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى، فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم).^١

٢. حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: مر رجل على رسول الله في سكة^٢ من السكك، وقد خرج من غائط أو بول، فسلم عليه، فلم يرد عليه حتى إذا كان الرجل أن يتوارى في السكة ضرب بيديه على الحائط، ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى، فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام، وقال: إنه لم يمنعني أن أرد السلام إلا أني لم أكن على طهر.^٣

٣. وعنه أيضاً، عن النبي قال: التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين.^٤

فهذه الأحاديث صريحة الدلالة على أن التيمم ضربتان، ضربة للوجه وضربة لليدين.

أما المعقول فمن وجهين:^٥

^١ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة برقم (٣١٨)، والنسائي في كتاب الطهارة برقم (٣١٤)، وابن ماجه في كتاب الطهارة

برقم (٥٧١)، والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود ٦٣/١

^٢ السكة: هي الطريقة المصطفة من النخل. انظر: النهاية في غريب الحديث ٣٨٤/٢

^٣ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة برقم (٣٣٠)، والبخاري في كتاب التيمم برقم (١٢٩/١)، ومسلم في كتاب الحيض برقم

(٣٦٩)

^٤ أخرجه الدارقطني في سننه ١٨٠/١ وقال: رجاله ثقات، والحاكم في المستدرک ١٧٩/١

^٥ انظر: مغني المحتاج ٩٩/١، والمنتقى ١١٤/١

أحدهما: أنه لا يحصل الاستيعاب غالبا إلا بالضربتين، فأشبهها بذلك الأحجار الثلاثة في الاستنجاء.

الثاني: أن غسل الوجه بالماء في الوضوء غير غسل اليدين، فكذلك يجب أن تكون الضربة في التيمم للوجه غير الضربة لليدين، بجامع كون كل منهما طهارة شرعية.

دليل القول الثالث

يستدل لهذا القول من جهة المعنى بما يأتي:

أن الاستيعاب لا يتأتى إلا بالتخصيص كل عضو من الأعضاء الممسوحة في التيمم بضربة، أصله: الأعضاء المغسولة في الوضوء.

الترجيح

بعد عرض أقوال الفقهاء في هذه المسألة بأدلتها، يترجح لي - والعلم عند الله - القول الثاني، أن التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين، وذلك لصحة دلالة السنة الصحيحة عن رسول الله على أن التيمم ضربتان .

المطلب الثاني: الزيادة على مسحة واحدة لكل من الوجه واليدين.

اختلف الفقهاء في الزيادة على مسحة واحدة لكل من الوجه واليدين إلى قولين:

الأول: أن الزيادة على ذلك مكروهة، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية في المذهب، والحنابلة.^١

الثاني: أنه يستحب تكرار ذلك، وهو وجه عند الشافعية.^٢

الأدلة

دليل القول الأول

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١. قول الله عز وجل: ((فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه))^٣.

وجه الدلالة: أن ظاهر الآية الكريمة يدل على مسح الوجه واليدين، دون التكرار في ذلك.

٢. حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنه - وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: (إنما يكفيك هكذا)، ومسح وجهه وكفيه واحدة.

وجه الدلالة: أن تنصيص الراوي على المرة بقوله: (واحدة) يدل على عدم استحباب التكرار في التيمم.

^١ انظر: تحفة الفقهاء ٦٦/١، الرسالة ص ١٠٣، الأم ٤٢/١، المغني ٣٣١/١

^٢ انظر: بدائع الصنائع ٤٦/١

^٣ سورة المائدة : ٦

ومن جهة المعنى: أن الأصل في المسح التخفيف، والتكرار يستلزم نفي ذلك، فلا يجوز.

دليل قول الثاني

استدل أصحاب هذا القول بقياس التيمم على الوضوء، بجامع كون كل واحد منهما طهارة.

الترجيح

بعد عرض قولي الفقهاء في هذه المسألة بأدلتها، يترجح لي - والعلم عند الله - القول الأول، أن الزيادة على ذلك مكروهة.

سبب الترجيح

ويرجع سبب هذا الترجيح إلى الأمور الآتية:

١. صحة دلالة ظاهر الكتاب على ذلك.
٢. صراحة دلالة السنة الصحيحة على ذلك.
٣. أن المسح مبني على التخفيف، بخلاف الغسل.

المبحث الثالث: الزيادة على الثلاث في غسل الميت

اتفق الفقهاء على أن الواجب في غسل الميت مرة واحدة.^١

وذلك لأنه غسل واجب من غير نجاسة أصابته، فكان مرة واحدة، قياساً على غسل الجنابة والحيض.

واتفقوا كذلك على أنه يستحب غسله ثلاثاً.

وذلك لعموم حديث أم عطية^٢ - رضي الله عنها - (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في غسل ابنته: اغسلنها وتراً ثلاثاً...)^٣.

وبعد اتفاقهم على استحباب الثلاث، اختلفوا في حكم الزيادة عليها إلى قولين:

القول الأول: أنه تجوز الزيادة على الثلاث، إن لم يحصل الإنقاء بها، فيغسل وتراً، خمسا أو سبعا، وبه قال بعض الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.^٤

القول الثاني: أنه لا تجوز الزيادة على الثلاث، وبه قال الحنفية.^٥

^١ انظر: بدائع الصنائع ٣٠٠/١، والفتاوى الهندية ١٥٨/١، والمغني ٣٧٨/٣.

^٢ هي نسيبة بنت الحارث، وقيل بنت كعب الأنصارية، تعد من أهل البصرة، وكانت من كبار نساء الصحابة، وكانت تغسل الموتى، وتغزو مع رسول الله، روى عنها ابن سيرين، وأخته حفصة وعبد الله بن عمر وغيرهم، توفيت سنة ٧٠ هـ. انظر: أسد الغابة رقم (٧٥٣٤)

^٣ أخرجه البخاري في كتاب الجنائز برقم (١١٩٦)، ومسلم في كتاب الجنائز برقم (٩٣٩)

^٤ انظر: المدونة ١٨٥/١، والحاوي ١١/٣، والمغني ٣٧٨/٣

^٥ انظر: المبسوط ٥٩/٢، وبدائع الصنائع ٣٠١/١

الأدلة

دليل القول الأول

استدل أصحاب هذا القول بعموم حديث أم عطية - رضي الله عنها - (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في غسل ابنته: اغسلنها وترا ثلاثا، أو خمسا أو سبعا)^١.

دليل القول الثاني

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:
ما جاء عن ابن سيرين^٢ - رحمه الله - (أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية - رضي الله عنها - يغسل مرتين، والثالثة بالماء والكافور^٣.
ومن جهة المعنى:

أن ثلاث مرات هي السنة في الغسل حال الحياة، فكذا بعد الموت.

الترجيح

الراجح في هذه المسألة - والعلم عند الله - القول الأول، أنه تجوز الزيادة على الثلاث، فيغسل خمسا أو سبعا، على حسب ما يحتاج إليه في اجتهد الغاسل. وذلك لصحة دلالة السنة الصحيحة عن رسول الله على ذلك وأنه لو كانت الزيادة على الثلاث غير مشروعة لاقتصر النبي عليها، وسكت عما سواها.

^١ تقدم تخرجه

^٢ هو أبو بكر، محمد بن سيرين البصري، صاحب التعبير، مولى انس بن مالك، أحد فقهاء البصرة، روى عن أبي هريرة و عبد الله بن عمر وغيرهما، توفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ. انظر: تاريخ بغداد برقم (٢٨٥٧)

^٣ أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز برقم (٣١٤٧)، و صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٦٠٨/٢